E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/1997/L.56
24 July 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٢ من جدول الأعمال

تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال؛ والاستثمار؛ والتجارة

مشروع استنتاجات متفق عليها مقدم من رئيس المجلس

١- أجرى المجلس في جزئه الرفيع المستوى (٢-٤ تموز/يوليه ١٩٩٧) استعراضاً شاملاً لموضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال؛ والاستثمار؛ والتجارة". وعقد في ٢ تموز/يوليه حواراً مشوقاً مع المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، ومدير عام منظمة التجارة العالمية، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ووكيل الأمين العام المسؤول عن الإدارات الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة، ونائب مدير البنك الدولي. وعقد أيضاً في ٤ تموز/يوليه حلقة مناقشة مع مجموعة من كبار الشخصيات من العالمين التجاري والأكاديمي.

٢- وأحاط المجلس علماً بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٧ (E/1997/50)، وتقرير الأمين العام (E/1997/67).

أولاً - السياق

٣- نظر المجلس في الموضوع في سياق البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وأقر بأن الحالة الاقتصادية الشاملة مؤاتية. بيد أنه لاحظ أن النمو ليس منتشراً بقدر كاف وأنه لا يزال التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كبيراً بدرجة غير مقبولة. وهناك في بلدان كثيرة، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، تهديد حقيقي لتهميشها. ولا تزال بلدان كثيرة تعاني من بطء نموها الاقتصادي أو من ركوده. وبلغت البطالة كذلك مستويات عالية، ليس في البلدان النامية فحسب، ولكن في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أيضاً.

٤- إن العولمة حقيقة واقعة وقوة دافعة. وهي تتيح الفرص ولكنها تنطوي على مخاطر. وينبغي أن تستفيد جميع البلدان من الفرص العالمية للعولمة كما ينبغي مكافحة المخاطر المرتبطة بها وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن. وسيتطلب هذا تعاوناً دولياً معززاً فضلاً عن إدارة دقيقة وسياسات سليمة.

ثانيا- إطار التعاون الدولي والسياسات الوطنية

ألف- تعزيز التعاون الدولي

٥- يتحمل كل بلد المسؤولية الأولى عن تنميته الذاتية. إلا أن التعاون والمشاركة الدوليين لهما دور حيوي في ايجاد مناخ مؤات لازدهار التدفقات الرأسمالية، والاستثمار، والتجارة.

٦- وتشمل العناصر العريضة للبيئة الدولية التمكينية للتنمية ما يلي: ايجاد ظروف دولية مستقرة والحفاظ عليها؛ وإشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح، واحترام القوانين، والانصاف، والأمان، وعدم التمييز، والشفافية، والقابلية للتنبؤ، وتوفير الدعم لأضعف أفراد المجتمع وأشدهم عرضة للتأثر من خلال معاملة أكثر تفضيلاً في التجارة والتمويل.

٧- ويقتضي ما تقدم إندماج البلدان النامية، بما في ذلك، خاصة، البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بوجه أفضل في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرتها للمشاركة على قدم المساواة في الاقتصاد العالمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للجهود الوطنية التي تبذل لبناء القدرة في البلدان النامية التي من بينها الهياكل الأساسية، وتنمية القوى البشرية، والبحث والتطوير. وفي هذا الصدد، يعتبر أيضاً التعاون بين الجنوب والجنوب والمساعدة التقنية من جانب البلدان المتقدمة النمو من العناصر الأساسية في تعزيز بناء القدرة في البلدان النامية.

٨- وتتطلب تهيئة البيئة التمكينية الدولية أيضاً تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي من جانب المجتمع الدولي من أجل تهيئة الظروف المناسبة للاستقرار، والقابلية للتنبؤ والنمو في الاقتصاد العالمي، واستقرار أسعار الصرف، وانخفاض أسعار الفائدة وانخفاض العجز المالي، فضلاً عن تحرير التجارة، وكفالة فرص وصول

البلدان النامية إلى الأسواق العالمية بمزيد من الانصاف، وزيادة تدفق الاستثمارات المنتجة والتكنولوجيات والمعرفة الملائمة إلى البلدان النامية، وتوفير موارد مالية جديدة واضافية من جميع المصادر. وتتطلب هذه البيئة أيضاً توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية وتعزيزه.

٩- وينبغي تكثيف جهود التعاون الدولي الرامية إلى بناء القدرة الذاتية للبلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا وتعزيزها. وينبغي، حسب الاقتضاء، تعزيز أو تيسير أو تمويل وصول التكنولوجيات السليمة بيئياً والمعرفة المقابلة لها ونقلها خاصة إلى البلدان النامية بشروط ملائمة، بما في ذلك الشروط الميسرة والتفضيلية، بالاتفاق بين الطرفين، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

باء- السياسات الوطنية

١٠- إن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، وشفافية التنظيم والإدارة في جميع قطاعات المجتمع وقابليتهما للمساءلة، والمشاركة الفعالة من جانب المجتمع المدني، من العوامل التي لا بد منها لتحقيق تنمية اجتماعية وتنمية مستدامة مركزة على السكان. وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع أيضاً من العوامل الأساسية للتنمية.

١١- كذلك إن توفير هياكل اقتصادية واجتماعية ملائمة والحفاظ عليها وخاصة قوى عاملة مدربة ومرافق للاتصال والنقل من العوامل الأساسية لاندماج البلدان في الاقتصاد العالمي وينبغي إيلاء أولوية عالية لها وحصولها على الدعم الكامل من المجتمع الدولي. ويلزم أيضاً وجود سياسات مبتكرة من أجل تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الوفاء بالاحتياجات الضخمة في هذه المجالات.

١٢- ومن العوامل الأساسية أيضاً لتهيئة بيئة تمكينية للتنمية رسم سياسات اقتصادية كلية وطنية سليمة وايجاد ظروف ملائمة للاستثمار وزيادة المدخرات المحلية، بما في ذلك نظام مصرفي راسخ. وينبغي أن تعمل الحكومات أيضاً على تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية وبوجه خاص احتياجات النساء والأطفال. وينبغي تمكين السكان الذين يعانون من الفقر من الوصول إلى القروض الميسرة لتمكينهم من إقامة مشاريع صغيرة تؤدي بدورها إلى العمالة الذاتية وتساهم في تحقيق القدرة، لا سيما للمرأة، ولذلك ينبغي تعزيز المؤسسات الداعمة للقروض الميسرة.

١٣- وتضطلع بلدان كثيرة بالتكيف الهيكلي والاصلاح وتنتهج سياسات موجهة إلى الخارج. وتحتاج هذه الجهود إلى دعم دولي. ويلزم الاهتمام بوجه خاص بإدخال البُعد الاجتماعي في برامج التكيف الهيكلي وضمان المساواة والتمكين للسكان الذين يعانون من الفقر والفئات المحرومة والضعيفة من المجتمع.

جيم- دور منظومة الأمم المتحدة

١٤- لمنظومة الأمم المتحدة، نظراً لتركيبها وبعدها العالمي الفريد، دور خاص ينبغي أن تؤديه لتهيئة بيئة تمكينية للتنمية. وعززت الأمم المتحدة فعلاً بطرق عديدة منها المؤتمرات الدولية التي عقدتها مؤخراً الاتفاق والتفاهم بشأن السياسات والأهداف الانمائية وأعطت المزيد من الزخم للعمل الوطني والتعاون الدولي في مجال التنمية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الآن أن تعمل على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلياً بتعزيز دورها التنظيمي والتشغيلي في التنمية.

ثالثا- القضايا المتعلقة بالسياسات

ألف- ترابط السياسات

١٥- نظراً لتسارع الاندماج الذي يشهده الاقتصاد العالمي فقد إزداد التفاعل بين الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجوانب الهيكلية والتجارية والمالية والانمائية لعملية رسم السياسات الاقتصادية ومن المرجح أن يزيد هذا التفاعل. وفي البيئة الاقتصادية الراهنة، برزت مسألة الاتساق بين السياسات كمسألة حاسمة لجميع المشتركين في الاقتصاد العالمي. ومن الجوانب الهامة للاتساق بين السياسات التي تؤثر على البيئة الدولية للبلدان النامية احتياجها إلى مزيد من الاتساق وإلى الاستفادة بأكبر قدر ممكن من تأثير التعاون الانمائي. وسيلزم أيضاً قيام الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية بتنسيق جهودها في مجال الدعم.

١٦- ويلزم وجود حوار دولي بشأن المسائل المتعلقة بالاتساق بين السياسات. وسيكرس أحد الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التي دعت إليها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠، لهذا الموضوع. ويلزم إجراء المزيد من الدراسة لهذه المواضيع، بما في ذلك من جانب لجنة التخطيط الانمائي أو الترتيبات التي ستخلفها من أجل وضع نهج وطرائق يمكن أن ينظر فيها المجلس في دورة لاحقة.

باء- التهميش

١٧- لم تتمكن بلدان نامية كثيرة من الاستفادة من عولمة الاقتصاد العالمي في غضون العقد الماضي. ويلزم اتخاذ تدابير فعالة لمساعدتها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

١٨- وتواجه أقل البلدان نمواً القدر الأكبر من مخاطر التهميش. وهناك بلدان أخرى كثيرة في أفريقيا، لا سيما البلدان الواقعة في جنوب الصحراء، تحديات مماثلة - فهي تفتقر إلى الهياكل الأساسية المادية والمالية والبشرية والمؤسسية اللازمة للدخول فعلاً في الأسواق العالمية والمنافسة فيها. وتمنع الصعوبات الهيكلية أيضاً تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وتؤدي عموماً إلى دوام الاعتماد على عدد قليل من الصادرات الشديدة التقلب. وتحد القيود المحلية لجانب العرض كثيراً من القدرة على التصدير. وفي أحوال كثيرة، تتفاقم الصعوبات بالأعباء الثقيلة لخدمة الديون الخارجية، وتآكل الأفضليات التجارية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وانخفاض المستوى الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية.

١٩- والمجموعات الضعيفة في جميع البلدان معرضة للتهميش أيضاً. ولذلك يلزم المزيد من الاهتمام بزيادة المنافسة في الاقتصاد العالمي الذي يتجه إلى التحرر لتعزيز التوزيع المنصف للدخل وزيادة الوصول إلى الموارد عن طريق المساواة وتكافؤ الفرص للجميع. وينبغي موازنة العولمة بالتقدم الاجتماعي عن طريق سياسات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتكفل شبكات الأمان الاجتماعية.

جيم - المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٠- ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً أساسياً من مصادر التمويل الخارجي. إن الانخفاض الاجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية أمر يدعو إلى القلق الشديد. وعلاوة على ذلك، تستخدم نسبة لا بأس بها من المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، الأمر الذي يؤثر في مدى توافر هذه المساعدة من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل.

٢١- من المهم عكس اتجاه الانخفاض الاجمالي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والسعي إلى بلوغ الأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً من المساعدة الإنمائية الرسمية بالسرعة الممكنة. وينبغي أن تركز هذه المساعدة على البلدان النامية، مع إيلاء أولوية خاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً. وقد بلغت بعض البلدان المانحة أو تجاوزت النسب المستهدفة المقبولة لدى الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الاجمالية و٠,١٥ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ويشجع المجلس هذه البلدان على الاستمرار في ذلك. وثمة بلدان متقدمة أخرى تعيد تأكيد ما تعهدت به من التزامات لبلوغ هذه النسب المستهدفة بالسرعة الممكنة. وينبغي للبلدان القادرة على زيادة مساعدتها في إطار التعاون الإنمائي أن تسعى إلى ذلك. ويرحب المجلس بالبيانات التي أدلت بها بعض البلدان وتعهدت فيها بالسعي إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية.

٢٢- ويرحب المجلس بقرار اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي جعل مرفق التكيف الهيكلي المعزز مرفقاً دائماً. وهو يدعو إلى بذل مزيد من الجهود الكفيلة بتضمين برامج التكيف التي تحظى بدعم دولي، بما فيها البرامج التي تحظى بدعم مرفق التكيف الهيكلي المعزز، تدابير السلامة الاجتماعية وإعادة التشكيل الهيكلي للإنفاق العام، بما في ذلك إحداث زيادات في الإنفاق المتصل بالتعليم الابتدائي والخدمات الصحية الأولية، تمشياً مع توصيات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. إن سرعة وتسلسل هذه البرامج والضمانات الكفيلة بتحقيق التكافؤ الاجتماعي هما أمران حاسما الأهمية من أجل إنجاحها.

٢٣- إذا ما أُريد لمرافق التمويل الدولية، لا سيما المؤسسة الإنمائية الدولية، أن تؤثر تأثيراً أكثر ايجابية في التنمية، فينبغي المبادرة إلى الوفاء تماماً وفي الوقت المناسب بالالتزامات المعقودة بتجميم مواردها، بما في ذلك العملية الحادية عشرة لتجميم موارد المؤسسة الإنمائية الدولية. لقد هبط مستوى التبرعات المقدمة لمرافق التمويل المتعددة الأطراف. ولا بد من عدم تعطيل مدفوعات المعونة المتعددة الأطراف، بل العمل على مواصلة هذه المدفوعات أو زيادتها.

دال - الديون الخارجية

٢٤- إن أحد العقبات المحددة التي ما برحت تعترض سبيل الجهود الإنمائية لكثير من البلدان النامية، لا سيما بلدان أفريقيا وأقل البلدان نمواً، على مدى العقد الماضي، هو العبء الثقيل المتمثل في خدمة الديون الخارجية. وحتى مع انتهاج سياسات اقتصادية سليمة ومع التطبيق الكامل لترتيبات إعادة جدولة الديون في السنوات القليلة الماضية، ما فتئ عدد من البلدان يواجه مستوى خدمة ديون خارجية غير مستدام. وينبغي أيضاً مواصلة التصدي بفعالية لما تواجهه البلدان المتوسطة الدخل من مشاكل في خدمة ديونها.

٢٥- ثمة حاجة ماسة لايجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية التوجه وقابلة للديمومة لما تواجهه البلدان النامية من مشاكل متعلقة بديونها الخارجية وخدمة هذه الديون، ولمساعدة هذه البلدان على الخروج من عملية إعادة الجدولة. إن استراتيجية الديون الآخذة في التطور قد أسهمت في تحسين حالة المديونية لعدد من البلدان النامية. فقد عمدت البلدان الدائنة إلى اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون، سواء في إطار نادي باريس أو من خلال إلغاء هذه الديون وتخفيف عبء الديون الرسمية الثنائية بدرجة مناظرة.

٢٦- إن المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية، مدعو لمواصلة السعي إلى ايجاد الطرق لتنفيذ تدابير اضافية وابتكارية للتخفيف بدرجة كبيرة من أعباء ديون البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، بغية مساعدتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام دون الوقوع في أزمة ديون جديدة.

٢٧- ويرحب المجلس، في هذا السياق، بالمبادرة المتعلقة بالتصدي لمشكلة ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. والمطلوب السعي إلى وضع هذه المبادرة موضع التنفيذ بسرعة وفي الوقت المناسب. ويستلزم وضع هذه المبادرة موضع التنفيذ توفير موارد مالية اضافية من دائنين ثنائيين ومتعددي الأطراف على السواء، على ألا يؤثر ذلك في الدعم المطلوب من أجل الأنشطة الإنمائية للبلدان النامية. وينبغي تأكيد الضرورة الملحة لقيام البلدان المتقدمة بمنح هذه المبادرة ما تحتاجه وما تستحقه من دعم، وأن تسعى إلى وضعها موضع التنفيذ بمرونة، مع ضمان مراعاة ما تحقق فعلاً من أداء عند تحديد الفترة الزمنية اللازمة من أجل الوصول بعملية التكيف إلى مخرج من عملية إعادة جدولة الديون، وذلك بمساعدة جميع الجهات الدائنة. ولا بد أيضاً من تأكيد أهمية وضع معايير الأهلية المتعلقة بالمبادرة موضع التنفيذ بمرونة وشفافية وبمشاركة البلد المدين مشاركة كاملة، وتأكيد أهمية التقييم المستمر والرصد النشط للآثار المترتبة على الأحكام الحالية لمعايير الأهلية لدى وضع المبادرة موضع التنفيذ، بغية ضمان استفادة عدد واف من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية من هذه المبادرة.

هاء - التقلبات وامكانية التأثر

٢٨- إن ازدياد الاقتصاد العالمي تكاملاً ينطوي على امكانية ازدياده تقلباً، لا سيما في الأسواق المالية الدولية. وإن التقلبات في أسعار السلع الأولية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر في البلدان النامية تأثيراً لا يتناسب مع حجم هذه التقلبات. كما أن التكامل بين الأسواق المالية قد يزيد من خطر حدوث تغير عكسي مفاجئ في اتجاه التدفقات المالية لبلد بعينه ومن امكانية وقوع آثار غير مباشرة على البلدان الأخرى.

٢٩- إن الزيادة الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة قد أسهمت في ايجاد نمو اقتصادي مستدام، إلا أنها قد أفضت أيضاً إلى تعقيد عملية إدارة وتنظيم الاقتصاد الكلي. وما زالت السياسات الاقتصادية الكلية السليمة من العوامل الجوهرية الكفيلة بمنع حدوث تقلبات، إلا أن عمليات نقل رؤوس الأموال في عمليات المضاربة قد يهدد استقرار البلدان.

٣٠- إن الحيلولة دون حدوث أزمات مالية سيتطلب تعزيز آليات الإنذار المبكر، بما في ذلك تحسين طرق مراقبة الأسواق المالية الوطنية والدولية وزيادة فعالية هذه المراقبة. وسيتطلب ذلك أيضاً جعل المؤسسات متعددة الأطراف قادرة على التصدي السريع والمنسق لما قد يحدث من أزمات. وينبغي تشجيع صندوق النقد الدولي على النهوض تماماً بدوره في الإشراف على النظام النقدي الدولي بما يكفل وضعه موضع التشغيل الفعال. ويرحب المجلس في هذا الشأن بالجهود المبذولة منذ عام ١٩٩٥ في سبيل تعزيز المراقبة وتحسين فعالية الآليات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في تعيين الأزمات الآخذة في الظهور في وقت مبكر وتيسير استجابته لهذه الأزمات بسرعة.

٣١- من المسلم به أنه يلزم تعزيز التعاون والتشاور الدوليين في سبيل الحيلولة دون حدوث آثار غير مباشرة للأزمات مرتبطة بتقلب التدفقات الدولية. ويلزم اتخاذ إجراءات دولية لتحسين الأطر التنظيمية للمعاملات المالية الدولية والتنسيق بين هذه الأطر.

٣٢- ومن الأهمية ضمان تزويد صندوق النقد الدولي بالموارد الكافية من أجل تقديم المساعدة لأعضائه. ويشجع المجلس، في هذا الصدد، على إتمام الاستعراض العام للحصص في الوقت المناسب. ويطلب إلى المشتركين المحتملين ضمان وضع الترتيبات الجديدة للاقتراض موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة.

واو - الاستثمار المباشر الأجنبي

٣٣- إن معظم البلدان النامية قد حررت استثماراتها المباشرة الأجنبية من القيود في ذات الوقت الذي قامت فيه بتحرير نظمها التجارية. وعلى الرغم من أن معظم رؤوس الأموال من الاستثمار المباشر الأجنبي والحوافظ المالية ما زالت تتدفق إلى البلدان الصناعية، فإن نسبة متزايدة منها آخذة في التوجه إلى البلدان النامية. غير أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والحوافظ المالية هي تدفقات مركزة تركيزاً شديداً، غالباً في مناطق في آسيا وأمريكا اللاتينية. ولم تتلق أفريقيا في السنوات الأخيرة سوى جزء صغير من مجموع صافي التدفقات الخاصة، على الرغم من أنه ما زال يجري وضع إصلاحات موضع التنفيذ على نطاق واسع.

٣٤- إن نمو الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية يتسم بأهمية خاصة. وإن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في الإسهام في تهيئة بيئة تمكينية للتنمية يكمن في تشجيع التدفقات الرأسمالية والاستثمارية عبر مجموعة أوسع من البلدان النامية.

٣٥- وينهض الاستثمار المباشر الأجنبي بدور متزايد الأهمية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن شأن هذه البلدان أن تجني منفعة أكبر إذا ما أتيح لهيكل الاستثمار المباشر الأجنبي أن يعبر تعبيراً أفضل عن الحاجة إلى الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والتصديرية من اقتصاداتها. إن ايجاد مناخ استثماري مؤات من شأنه تيسير هذا الهدف.

٣٦- في ضوء الأهمية المتزايدة للاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصاد العالمي، يلاحظ المجلس أن الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من المنظمات المعنية عاكفة على دراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار.

زاي - التجارة والسلع الأساسية

٣٧- إن ايجاد نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنظم ومنصف وماكن ولا تمييزي وشفاف ويمكن التنبؤ به هو عنصر أساسي في إيجاد بيئة تمكينية، كما أنه أمر جوهري من أجل تدعيم تدفق التكنولوجيا والمعلومات حول العالم. ويلزم تعزيز الطابع العالمي لمنظمة التجارة العالمية وتيسير القبول السريع في عضوية هذه المنظمة للبلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، التي تتقدم بطلب العضوية فيها، عن طريق التنفيذ الشفاف لأحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

٣٨- وينبغي لدى تحرير قيود التجارة إلغاء الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات التجارية الدولية، الأمر الذي من شأنه تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية وزيادة امكانية الوصول إلى التكنولوجيا وإلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات. ومع زيادة تدويل قطاع الخدمات، ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لتيسير مشاركة البلدان النامية في تحرير قيود الخدمات الدولية.

٣٩- ويؤكد المجلس أهمية التنفيذ التام والسريع لإعلان مراكش، والقرار الوزاري بشأن التدابير التي في صالح أقل البلدان نمواً، والقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بما قد يحدثه برنامج الإصلاح من آثار سلبية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الصافية الاستيراد للأغذية.

٤٠- وما زالت الصادرات من السلع الأساسية تؤدي دوراً أساسياً في اقتصادات كثير من البلدان النامية. وإن تنويع اقتصادات هذه البلدان أمر جوهري من أجل تنميتها. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحسين أداء أسواق السلع الأساسية، مع زيادة شفافيتها وايجاد أوضاع أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر، كما ينبغي له زيادة فرص الوصول إلى المنتجات التصديرية لهذه البلدان.

٤١- ويلزم مواصلة العمل المتضافر في سبيل إزالة العقبات المتبقية والمقنّعة وغيرها من المعوقات التي تعترض سبيل التجارة الحرة والمفتوحة. إن تحرير قيود نظم التجارة والتشجيع على ايجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتصف بالانفتاح والأمان هما شرطان أساسيان من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. والبلدان كافة لها مصلحة مشتركة في ايجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتصف بالانفتاح والنظام والإنصاف وعدم التمييز والشفافية وقابلية التنبؤ به. وينبغي للحكومات كافة أن تتعهد بتحرير قيود سياساتها التجارية والاستثمارية وأن تعمل على تعزيز التعاون الدولي في سبيل بلوغ هذا الهدف. ومع عدم الإخلال بالتفاهم الواضح القائم في منظمة التجارة العالمية على أن أية مفاوضات قد تجري مستقبلاً فيما يتعلق بإبرام اتفاق

متعدد الأطراف بشأن الاستثمار لن يتم إلا بعد اتخاذ قرار صريح بتوافق الآراء، فينبغي، عند إبرام اتفاقات مستقبلاً بشأن الاستثمار، أن توضع أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار؛ وعندما تكون البلدان النامية أطرافاً في هذه الاتفاقات، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحاجة هذه البلدان إلى الاستثمار. وتوفر اتفاقات جولة أوروغواي الإطار اللازم لايجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والنظام والإنصاف والأمان وعدم التمييز والشفافية وامكانية التنبؤ به. وينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الوفاء بالتزاماتها تماماً، وينبغي تنفيذ جميع أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي تنفيذا فعالاً بغية تحقيق أقصى نمو اقتصادي وتحقيق أقصى المنافع من التنمية من أجل الجميع، مع مراعاة المصالح المحددة للبلدان النامية. إن الاستفادة التامة من المنافع المرتقبة من إتمام جولة أوروغواي تقتضي أيضاً تعزيز الثقة في نزاهة النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي موثوقيته. وفي هذا الشأن، فإن آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات هي عنصر أساسي في تعزيز الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا بد لجميع البلدان من احترام تعهدات جولة أوروغواي والوفاء بها بالكامل. وينبغي تحاشي ومنع اتخاذ أية إجراءات من جانب واحد تكون ذات طابع حمائي ومتعارضة مع أحكام الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي اتخاذ تدابير رصد مناسبة ومواصلة ضمان أنه ينبغي، لدى تنفيذ أحكام جولة أوروغواي، أن تظل حقوق البلدان كافة ومصالحها وهمومها موضع حماية واعتراف وتقويم. ويقر المجلس، في هذا السياق، بأهمية مواصلة وتكثيف الحوار الدولي بشأن القضايا التي تهم البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، في المحافل المناسبة. ويدعو المجلس إلى زيادة امكانية عرض السلع والخدمات التصديرية في أقل البلدان نمواً، وإلى زيادة فرص وصولها إلى الأسواق. ويشجع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على توفير الدعم المنسق للعمل في هذا المجال، ويحث البلدان كافة على المشاركة في الاجتماع القادم الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة من أجل أقل البلدان نمواً، الذي تنظمه منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمقرر عقده في ٢٧ و٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

- - - - -